التمويل الإسلامي كخيار استراتيجي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
-دراسة حالة بنك البركة الجزائري -

أ-لدرع خديجة

جامعة ابن خلدون- تيارت

البريد الالكتروني: kadijaladra@yahoo.fr

الملخص: شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك في معظم الدول باختلاف درجات النمو فيها، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالدور الحاسم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، حيث تسهم في توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وتعظيم الاستفادة من الخامات المحلية والمساهمة في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو تقديم الخدمات لها.

يعتبر التمويل من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا أصبحت أساليب التمويل الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحاً هاماً في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لأن هذه الأساليب تساعد في تحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تضمن استخدام التمويل المتاح في المشاريع الحقيقية وهو ما لا تحققه الأساليب التقليدية الأخرى، والتي قد تستخدم الأموال فيها لحاجات أخرى بعيدة عن المشاريع المقدمة للتمويل، ما يتسبب في تفاقم المشاكل لهذه المشاريع.

لذلك نجد أن البنوك الإسلامية لها دور ايجابي تلعبه في التمويل والاستثمار وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية مع الالتزام بالشريعة الإسلامية في التعاملات، وتتميز بطرق تمويلية تختلف عن البنوك التقليدية من خلال تحريمها للربا في التعاملات المالية وتحريم أسعار الفائدة في تنفيذ الخدمات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل الإسلامي، البنوك التقليدية.

Abstract:

Recent years have noticed a growing realization in most countries with versatile degrees of their developments where small and medium businesses play crucial role in the process of economic and social development and to achieve basic development goals.

أ.لدرع خديجة

For small and medium enterprises, finance is considered to be one of the significant obstacles, hence, the method of Islamic Finance System gives an important hope to small and medium enterprises to play their roles in the economies of developing and developed countries alike. This system of Islamic Finance, for those countries facing the problems of unemployment and poverty, contributes to tackle with these problems. It also helps small and medium enterprises in achieving development. That is because this method includes the use of available funds into the real projects which is not achieved by other conventional methods in which the funds are used in the needs other than those projects for which the funding was made, which exacerbates the problems of those projects.

Therefore we see the Islamic Banks play very positive role in financing and investment and in different financial and socio-economical activities while being committed to the Islamic Law in dealings, having such methods of finance that distinguish them from conventional banks, by interdicting the usury in their financial dealings and prohibiting the interest rates in the implementation of banking services.

Keywords: Islamic Banks, Small and medium Enterprises, Islamic Finance and Conventional Banks.

المقدمة: أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل الأكثر عملية أمام الدول النامية، بحيث أصبح من غير المتوقع إحداث الإقلاع الاقتصادي دون دعم وتحسين مكانة هذا الصنف من المؤسسات، وقد عملت العديد من دول العالم على تبني سياسات وبرامج تهدف إلى إنشاء وتمويل ودعم هذه المؤسسات، ورغم كون الدول المتقدمة السّباقة لتسطير برامج خاصة بدعم هذا النوع من المؤسسات إلا أن العديد من دول النامية خطت خطوة كبيرة في مجال تبني برامج دولية ومحلية لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إشكالية البحث: يحاول هذا البحث إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ بناءاً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل أساليب التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر كبديل للتمويل التقليدي؟

فرضيات البحث: على ضوء ما تقدم، وضعنا مجموعة من الفرضيات للإجابة على إشكالية البحث، والتي تتمثل في:

1- أصبحت البنوك الإسلامية ظاهرة واسعة الانتشار عالميا، مما يؤكد على أهميتها وضرورتها الاقتصادية للدول العالم.

2- يعتبر التمويل الإسلامي تمويلاً ذا مخاطر أقل إذا تمت مقارنته بوسائل التمويل التقليدية الأخرى، وهو يملك من الخصائص والسمات ما لا يوجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي.

3- البنوك الإسلامية تساهم في إنعاش وتنمية الصناعات المتوسطة والصغيرة، بما ستخلقه من مناخ ملائم يعمل على تقديم المساعدات والدعم لأصحاب هذه المؤسسات.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى توضيح صيغ التمويل الإسلامي الذي تعرضه البنوك الإسلامية وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يهدف هذا البحث إلى التعرف على تجربة الجزائر في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأساليب إسلامية من خلال تجربة بنك البركة الجزائري.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، لتحليل واستقراء المعطيات والمعلومات الموثقة كالأرقام والبيانات المقدمة من طرف بنك البركة في الجزائر.

وسنتناول هذا البحث من خلال محورين رئيسين هما:

المحور الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني: التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف موحد لما يمكن اعتباره مشروعا صغيراً وآخر متوسطاً حيث تتباين التعريفات بين بيئة وأخرى نظراً لاختلاف قدرات الدول الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها.

ما يسمى بمشروع صناعي كبير يمكن أن يضم نحو50 عاملاً في بلجيكا واليونان و200 عامل في ايطاليا واسبانيا و500 عامل في الدانمارك وايرلندا، وفي غالبية هذه البلدان تعد المشروعات التي يقل عدد عمالها عن10 عمال أو20 عاملاً، إما مشروعات صغيرة جداً أو مؤسسات صغرى، وإما تستبعد من الإحصاءات الرسمية[1].

أما في الاتحاد الأوروبي فيعرف البنك الأوروبي للاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: لا يمكن اعتبار مؤسسة ما كمؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تضم أكثر من500 عامل وحجم استثماراتها اكبر 75من مليون أورو، ورأس مالها اكبر من14 مليون أورو بحيث أن ثلث رأسمالها مسير من طرف المؤسسة ومالكوها لا يسيرونها[2].

الشكل رقم 1: مخطط يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مؤسسة التمويل الدولية

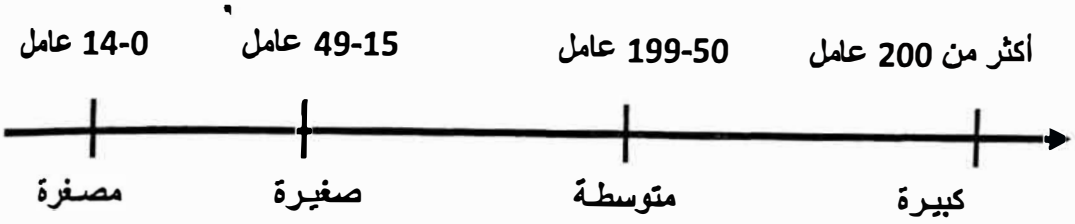

Source : IFC SME banking advisory services, International Finance Corporation (IFC), World Bank group, Washington, p2.

أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره 2.5 مليون دولار بمؤسسات صغيرة ومتوسطة[3].

في المغرب هناك عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن سنأخذ التعريف الذي وضع من طرف اللجنة الفرعية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4]:

- عدد العاملين فيها لا يتجاوز200 عامل؛
- رقم أعمالها اقل من5 ملايين درهم في مرحلة التأسيس، 20 مليون درهم في مرحلة النمو و50 مليون درهم في مرحلة النضج.

ويمثل هذا النوع 95 % من مجموع المؤسسات المتواجدة في المغرب، تضم 50 % من العمال و40 % من هذه المؤسسات إنتاجية[5].

في تركيا لا يوجد تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات ولكنها على العموم تحدد المؤسسات الصغيرة بعدد العمال الذين يشتغلون فيها ويتراوح عددهم بين 10 و49 شخص والمؤسسات المتوسطة بين 50 و250 عامل[6].

في مصر وبغياب تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يوجد27 تعريف في البلد، وكل معهد، منظمة أو هيئة حكومية لها تعريف خاص لهذا النوع من المؤسسات.

وحسب قانون رقم 141 لسنة 2004 المتعلق بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة فقد قام بتحديد المشروعات الصغيرة حسب معيار رأس المال:" يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطها اقتصادياً، إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً، ولا يقل رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملاً وإذا قل رأسمالها عن 50 ألف جنيه تعتبر المنشأة متناهية الصغر".[7]

أما وزارة الصناعة فصنفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي تبلغ قيمة أصولها اقل من 500 ألف جنيه ويعمل بها ما بين10 إلى 100 عامل.[8]

في اليمن يعد المشروع صغيراً عندما يضم اقل من 4 عمال، ويعد متوسطاً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين عاملين إلى 9 عمال ويعد كبيراً عندما يربو عدد العاملين فيه على 10 عمال، وفي الأردن يعد مشروعاً صغيراً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين عاملين إلى 10 عمال، ويعد متوسطاً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين 10 و25 عاملاً، أما المشروعات الصغرى فهي تضم 4 عمال.[9]

في الجزائر وحسب ما جاء في المادة الرابعة من الفصل الأول من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف هذه الأخيرة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات التي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص؛
- لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي 2 مليار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج؛

- تستوفي معايير الاستقلالية، أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم 02: معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	9-1	اقل من 20 مليون دج	اقل من10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	اقل من 200 مليون دج	اقل من100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	من 200 إلى2 مليار دج	بين 100 و500 مليون دج

المصدر: الجدول من تنظيم الباحث بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتحدد أهمها فيما يلي:

- ميزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تتكون في شكل مؤسسات عائلية، بسيطة الهيكل التنظيمي، وتستعمل طرق تسيير غير معقدة، وينشط الكثير منها في مجال المقاولة من الباطن Sous_ traitance لذلك تعتبر مورداً هاماً للمؤسسات الكبرى[10]؛ بما أن القرار يتخذ من طرف المالك المسير فهذا يعني أن تطبيقه يتم بسرعة (قلة التدرج الوظيفي) ، على عكس المؤسسات الكبرى خاصة وان الاقتصاد يتميز بالمنافسة الشديدة وبالتالي فإن سرعة اتخاذ القرار وتطبيقه تعتبر جد هامة.
- صغر حجم هذه المؤسسات وقلة التخصص في العمل وكذا تدني متطلباتها الرأسمالية واعتمادها على المواد الخام المحلية وقدرتها على تنويع إنتاجها كماً ونوعاً (تتميز بروح المبادرة والابتكار)، إضافة إلى اعتبارها مزوداً ومكملاً للعديد من المشاريع الكبيرة إضافة إلى قدرتها على التكيف مع المتغيرات والظروف الاقتصادية.
- قدرة هذه المؤسسات على تضييق الفجوة بين مستويات النمو في المناطق المختلفة خاصة النائية منها، فهي تعتبر أهم وسيلة للنهوض بهذه المناطق حيث أنها لا تتطلب مشاريع استثمارية ذات

التكلفة العالية، وقادرة على التكيف مع الأوضاع المحلية والجهوية لأي منطقة تبعا لدرجة وفرة عناصر إنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.

- سرعة الإعلان وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية.
- دقة الإنتاج والتخصص يساعد هذه المؤسسات على اكتساب الخبرات والاستفادة من نتائج البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وهذا ما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتخفيف التكلفة.
- سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفتح المجال أمام تحقيق فرص العمل– تعتبر الحل الأمثل لمشاكل البطالة بخلق الوظائف– وترقية الاقتصاد العائلي مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفرض نفسها عددياً في أنحاء متعددة من العالم؛ من جهة أخرى فإن تعدد الأنشطة الإنتاجية لهذه المؤسسات يؤدي إلى استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة.

3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي: تعتبر الدراسات الميدانية أكدت الدور المهم التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي:

3-1- دورها في التطوير التكنولوجي وفي الابتكار والتجديد(Innovation): فعملية الابتكار هذه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسيطر بطريقة تدريجية ولكن بثبات فنجاعة هذا النوع من البحث التنموي تظهر أكبر مما عليه في الشركات الكبرى، بالرغم من قلة الشركات الصغرى المهتمة به ،نظراً لعدم أو قلة الموارد المالية والإمكانيات المادية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يجعلها غير قادرة على اقتناء الآلات الحديثة ذات الجودة والدقة العالية والمرتفعة التكلفة،لذلك تسعى إلى شتى أنواع من التجديد سواء إدارة العمالة أو التشغيل (ليونة ومرونة في إدارة اليد العاملة أو إعطاء أكثر مسؤولية للعمال للرفع من الإنتاجية) أو عملية صيانة عناصر وآلات الإنتاج ،و هو ما يؤدي حتما إلى تحسين مردودية المؤسسة و الرفع من قدراتها التنافسية.[11]

3-2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المؤسسات الكبرى: فالشركات الكبرى تسعى في اغلب الأحيان الحصول على نوع من المرونة و الليونة الضرورية إلى عقد

شراكة مع المؤسسات الصغيرة للحصول على بعض الخدمات أو بعض الأجزاء من الموارد الضرورية والتي كانت تنتج داخلياً ،و بالتالي فإن هذا النمط من الشراكة و المناولة يفسر خلق ما لا يقل عن ربع الشركات الصغيرة و المتوسطة في ميدان الصناعات التحويلية ببلد كفرنسا .

3-3- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الجهوية: لقد اهتم العديد من الرجال الاقتصاد خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي بالتنمية الجهوية فأبرزوا فشل المؤسسات الكبيرة في خلق ظروف تنمية جهوية ومحلية شاملة و مستديمة، فأسرعوا بمطالبة الرفع و تعدد الإجراءات المساندة لخلق و بعث الشركات الصغرى الضامنة أكثر من غيرها لتنشيط التنمية الجهوية والرفع من نسب النمو الاقتصادي و الاجتماعي ،و هكذا عوضت فكرة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية الجهوية نظرية التنمية المرتكزة على المؤسسات الكبيرة و السائدة طوال الستينات من القرن الماضي ،وما تعدد الإجراءات و السياسات المساندة لخلق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل بلدان العالم وبعث دور المحاضن والأقطاب التكنولوجية (techno poles).

4- المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه المؤسسات تعاني من عدة مشاكل تحول دون تنمية قدراتها خاصة وأنها تمثل قاعدة حقيقية في البلدان النامية يمكن البدء منها للنهوض بالاقتصاديات هذه البلدان.

وفيما يلي نقاط مختصرة لأهم المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات وسبل تنميتها:

4-1- مشاكل تمويلية: أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في مشكلة التمويل خاصة فيما يتعلق بصعوبة الحصول على التمويل اللازم لهذه المؤسسات ومحدودية المصادر المتاحة لتمويل هذه المؤسسات؛كصعوبة الحصول على قروض ميسرة من المصارف التجارية لعدم توافر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، فضلاً عن عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة ما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها[12].

4-2- مشكلة العمالة: تتعلق عادة بظروف استقدام العمالة، تأمين الحماية الاجتماعية للعاملين في هذه المؤسسات، مراعاة الأمن والسلامة الصحية والمهنية، قضية الأجور والحوافز

وظاهرة عمالة الأطفال، إن من المهام الأساسية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي امتصاص اليد العاملة، لكن نجد غالباً أن هذه الأخيرة قليلة الخبرة والتأطير فيها ضعيف.

4-3-مشاكل أخرى: من بين هذه المشاكل:

- توجهات الإدارة الحكومية التنفيذية نحو المنشآت الصناعية الصغيرة سواء ما يعمل منها في إطار القطاع الرسمي أو خارجه، فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط يستغرق زمناً طويلاً قد يمتد إلى سنوات.[13]

- عدم توافر معلومات السوق (أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج) والبيانات والإحصاءات الرسمية اللازمة فأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفتقرون إلى الخبرة والكفاءة التنظيمية التي تمكنهم من مواجهة مشاكلهم وتنمية مشاريعهم.

-جهل أصحاب هذه المؤسسات بالقوانين والإجراءات الحكومية ككيفية إنشاء مؤسسة في إطار قانوني معين، الحوافز والضرائب، قوانين العمل، التأمينات...الخ.

- أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يهتمون بدراسة السوق من اجل التوسع فيه أو تسويق منتجاتهم أو إمكانية فتح أسواق أخرى لهذه المنتجات داخل البلد أو خارجها، بسبب نقص الخبرة والمعرفة بهذا النوع من الدراسات واقتصار معرفتهم بالبيع وتوزيع منتجاتهم.

ثانيا: واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- لمحة عامة عن بنك البركة الجزائري: إن تأسيس مجموعة البركة نابع عن الحاجة لتقديم خدمات مصرفية إسلامية عالمية في كافة أرجاء العالم؛ بنك البركة – الجزائر- تم إنشائه في إطار الانفتاح الاقتصادي والمالي الجزائري والمتمثل في قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، وقد ادخل هذا القانون تعديلات جمة في هيكل النظام البنكي الجزائري ومن بين هذه الإصلاحات السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة، من بينها بنك البركة.

تأسس بنك البركة الجزائري رسمياً في 20 ماي 1991 في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 6.25 مليون دولار حيث 50 % من مجموعة البركة العالمية و50% الأخرى من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممثل للطرف الجزائري.

بنك البركة هو أول بنك إسلامي خاص في الجزائر وهو عبارة عن بنك تجاري تخضع نشاطاته البنكية لأحكام الشريعة الإسلامية ويساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية، و تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية، ومن حيث إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع فإنه يعتبر البنك الثامن في الجزائر (ثاني أكبر بنك بين بنوك القطاع الخاص) ولكنه من حيث إجمالي عملية التمويل فإنه يحتل المركز الأول بين بنوك القطاع الخاص، وقد جاء نجاح البنك كنتيجة لجهود القائمين عليه في التركيز على تطوير العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر مثل تمويل قطاعات الهاتف المحمول والإنشاءات والأغذية والمواصلات والصناعات التحويلية النفطية.

وفي 18 فيفري 2006 تم القيام بتعديل القانون الأساسي للبنك حيث رفع رأس المال إلى 31.2 مليون دولار بنسبة 44 % لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و56 % لمجموعة البركة.

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل أهدافه في ما يلي:

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها وفق طرق إسلامية وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة؛
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية؛
- تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي؛
- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين؛
- تطوير أشكال التعاون مع المصارف المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات، تطوير أفاق الاستثمار، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات، والمساعدة على تمكين الحاصل على القرض ببدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته؛

يقوم بنك البركة الجزائر بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها والكبيرة وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين، تجار، مستوردين، مصدرين، مقاولين، وغيرهم وذلك حسب

احتياجاتهم المالية، ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح التي تلزمهم المنبثقة عن خبرته في تلك المجالات.

2- نتائج بنك البركة المحققة سنة 2010:[14] أعلن بنك البركة الجزائر تحقيق النتائج المالية المتميزة، ونجح في تحقيق زيادة مهمة في صافي دخله وموجوداته التشغيلية، حيث نمى صافي الدخل بنسبة 10% وحقوق المساهمين بنسبة 11% والموجودات بنسبة 18 % والاستثمارات بنسبة 23% وودائع العملاء بنسبة 13% في حين قام البنك بافتتاح المزيد من الفروع في عدد من المدن الرئيسية الجزائرية.

وقد أظهرت النتائج المالية للبنك ارتفاع مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 17% ليبلغ 104.92 مليون دولار أمريكي خلال 2010. وبعد خصم المصاريف التشغيلية التي انخفضت بنسبة 7%، حقق صافي الدخل التشغيلي طفرة كبيرة وبنسبة 28% من 60.80 مليون دولار أمريكي خلال العام 2009 إلى 77.89 مليون دولار أمريكي خلال 2010. ويعكس هذا التحسن نمو الدخل من كافة العمليات التمويلية والاستثمارية، ونتيجة لهذه الزيادة، حقق صافي الدخل زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 10% ليبلغ 43.93 مليون دولار أمريكي خلال العام 2010 .

وبنهاية العام 2010، نمت موجودات البنك بنسبة 18% لتصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي وذلك بالمقارنة مع 1.4 مليار دولار أمريكي نهاية العام 2009. وقد ذهبت هذه الزيادة في تمويل النمو في عمليات التمويل والاستثمارات، حيث بلغت قيمتها 726 مليون دولار أمريكي بنهاية العام، محققة بعض الانخفاض بالمقارنة مع العام 2009 بسبب القيود التي وضعها البنك المركزي الجزائري على التمويل الشخصي. وقد تم تمويل الزيادة في الموجودات عن طريق قيام البنك بزيادة عدد فروعه وزيادة نطاق المنتجات الاستثمارية مما رفع حسابات ودائع العملاء وحسابات الاستثمار المطلقة بنسبة 13% لتصل قيمتها إلى 1.2 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2010، وهي تمول ما مجموعه 74% من إجمالي موجودات البنك. كذلك من خلال حقوق المساهمين، التي تعززت بنسبة 11% ليبلغ مجموعها 251.79 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2010 .

3- تمويل بنك البركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر بنك البركة الجزائري أهم البنوك الثلاثة في مجموعة البركة العالمية، إلى جانب فرع تركيا والأردن والأول من حيث المردودية، ويمتلك بين البنوك الخاصة حصة تفوق 15 %من حيث الموارد والتمويلات.

سعى بنك البركة إلى التركيز أكثر على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القوة الأساسية في الاقتصاد، وخاصة بعد القرارات الأخيرة بخصوص توقيف قروض الاستهلاك، جعل البنك يركز أكثر على قطاعات أخرى من خلال التمويل العقاري للعائلات والخواص ولقد تم تخصيص 200 مليار سنتيم لقروض العقار لحوالي 1000 شريك وسيتم مضاعفة التمويلات وعدد الشركاء في المستقبل، وكذلك القرض الايجاري الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين.

فضلا عن الشروع في تطوير القروض المصغرة، حيث تم الاتفاق مع مؤسسة مختصة في مجال القروض المصغرة وهي الشركة السويسرية فيدس الجزائر، وكانت النتائج مرضية حيث انه من بين 50 تمويلا تم تسجيل ملفان متعثران.

الشكل رقم 02: تطور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك البركة بالدينار الجزائري الفترة 1998-2002

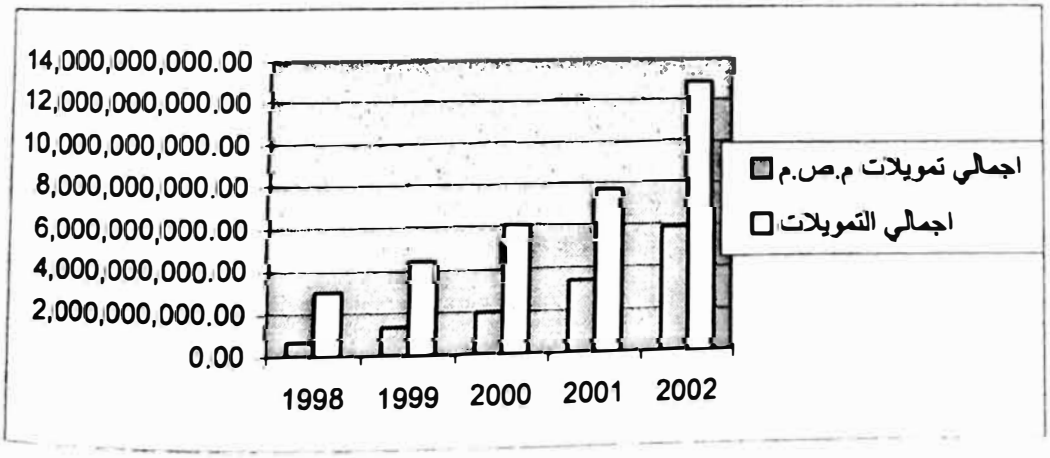

المصدر: حيدر ناصر، مساهمة بنك البركة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،25 – 28 ماي 2003، ص03.

وإذا كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة بالبنك ضئيلة مقارنة بالعملاء الآخرين وهو أمر طبيعي إذا أخذنا بعين الاعتبار كثرة المتعاملين في قطاع التجارة و الاستيراد

لغرض إعادة البيع حيث أن المؤسسات المعتبرة هنا هي التي تقوم بنشاط تحويلي أو خدمي ذي قيمة مضافة فقط، وبالتالي فان تطور نسبة التمويلات المعبئة لفائدة هذا القطاع تدل على مكانته المتزايدة في نشاط البنك.

ويبين الشكل رقم 02هذا التوجه حيث أن نسبة نمو هذه الائتمانات المتراكمة بلغت 117% خلال السنوات الخمس الماضية كما أن نسبتها مقارنة مع إجمالي التمويلات المتراكمة المعبئة خلال هذه الفترة 40%، ووصلت نسبة التمويلات المعبئة لفائدة هذه المؤسسات إلى غاية ماي سنة 2003 إلى 48%، بالنسبة لإجمالي التمويلات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد ارتفعت نسبتها خلال الفترة 1998- 2002 لتصل إلى 1100 % وهذا في إطار السياسة المنتهجة من طرف البنك والتي تتماشى مع أهداف الدولة المتعلقة بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 03: تطور صيغ التمويل الإسلامي على المدى القصير(%)، الفترة (2003-2006)

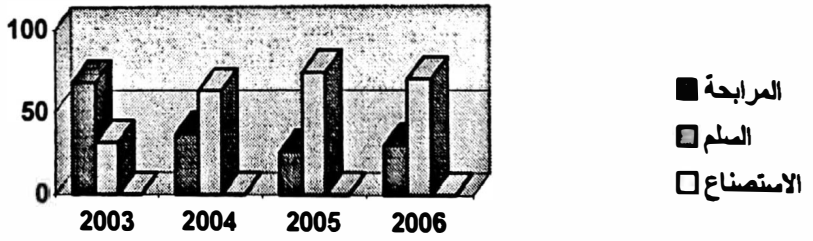

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري.

يلاحظ من خلال الشكل أن التمويل بصيغة المرابحة على المدى القصير في تناقص مستمر حيث كانت نسبة التمويل به سنة 2003 تفوق 99 مليون دولار ما نسبته 68% من مجموع التمويلات الأخرى ثم شرعت في الانخفاض لتصل إلى 25.81% سنة 2005 ثم ارتفعت إلى حدود 30% في سنة2006 أي ما يعادل 23 مليون دولار؛ هذا الانخفاض راجع

إلى استرجاع بنك البركة لمبلغ تمويل منح من قبل وفق صيغة المرابحة، لصالح رجلين اقتصاديين تابعين"لبنك الفلاحة والتنمية الريفية" والمقدر بـــ 62.5 مليون دولار.

بينما التمويل عن طريق السّلم في تزايد مستمر، فقد بلغت نسبته سنة 2003 ما يعادل 32% أي 46 مليون دولار من مجموع التمويلات الأخرى ليصل إلى حدود 65 مليون دولار، لينخفض بشكل طفيف سنة 2006 بنسبة 5 % مقارنة بسنة 2005؛ أما التمويل عن طريق الاستصناع في المدى القصير فهو في انخفاض مستمر حيث سجل مبلغ التّمويل سنة 2003 حوالي 32 مليون دولار ثم انخفض إلى 21 مليون دولار سنة 2006 .

الشكل رقم04: تطور صيغ التمويل الإسلامي على المدى المتوسط (%)، الفترة (2006-2003)

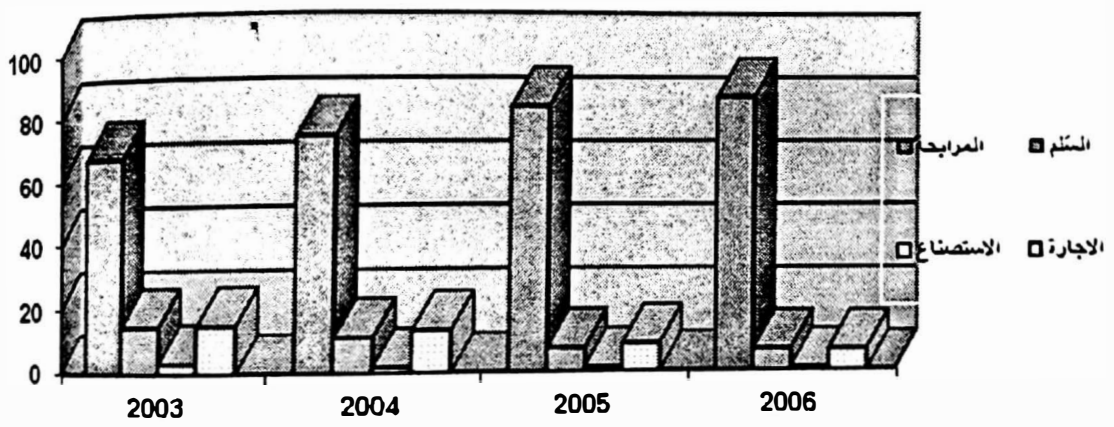

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري.

إن التمويل عن طريق المرابحة في تطور ملحوظ خاصة في سنة 2006 إذ قدر مبلغ التمويل بـــ248.3 مليون دولار من مجموع التمويلات، وهذا مقارنة بسنة 2003 التي كانت نسبتها 67% وقدرت نسبة الزيادة بـــ19% وهذه الزيادة راجعة إلى تركيز البنك في تمويله على الخواص كتمويل شراء السيارات والمساكن.

أما باقي صيّغ التمويل الأخرى (السّلم، الاستصناع، الإجارة) فهي في انخفاض مستمر، وهذا راجع إلى قلة الطلب على التمويل في مجال البناء والتجهيزات (الاستصناع)، الآلات والمعدات (الإجارة) سواء كان ذلك بالنسبة للخواص أو الشركات.

الشكل رقم 05: تطور صيغ التمويل الإسلامي على المدى الطويل (%)، الفترة (2003-2006)

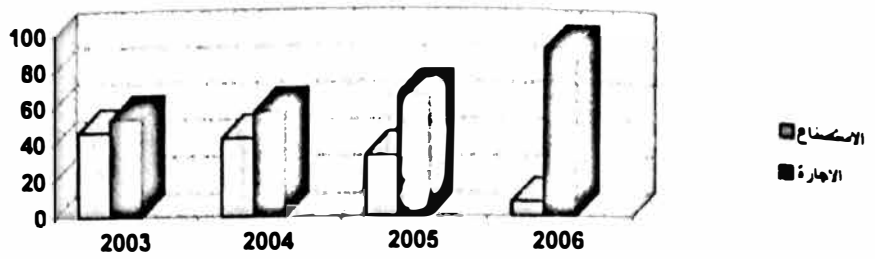

المصدر:الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري.

لا يقوم بنك البركة بمنح تمويل طويل المدى لكل المؤسسات أو الأفراد وهذا راجع لطول فترة استرداد القرض وكذا المخاطر الناجمة عن هذا التمويل، وهو يمنح فقط للمؤسسات التي تريد إقامة مشروعاً ضخماً أو لغرض شراء عقارات للمؤسسة، أو من اجل تمويل شراء مسكن للأفراد وهذا وفق شروط يضعها البنك وبضمانات كافية، لذلك نجد أن مبالغ الإجمالية للتمويل طويل الأجل هي الأقل مقارنة بمبالغ التمويل القصير الأجل والتمويل المتوسط الأجل؛ حيث بلغ إجمالي التمويل طويل الأجل لسنة 2003 حوالي 5.12 مليون دولار ليرتفع إلى 22.99 مليون دولار سنة 2006 بارتفاع يقدر بـــ 349 % مقارنة بسنة 2003.

يلاحظ من الشكل أن التمويل عن طريق الاستصناع في تناقص مستمر، حيث كانت نسبته سنة 2003، 46.34% (2.37 مليون دولار)، أما في سنة 2006 فقد كانت نسبته8.15% ما يعادل 1.8 مليون دولار، بينما التمويل عن طريق الإجارة كان في تزايد ملحوظ حيث كانت نسبته 22% سنة 2003 ليرتفع إلى 91.85% سنة 2006 أي ما يعادل 21 مليون دولار من المبلغ الإجمالي المقدر بـــ23 مليون دولار؛ وهذا راجع إلى كون البنك يعتمد على صيغة التمويل عن طريق الإجارة لتمويل العقارات للمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، ويكون التمويل بهذه الصيغة بنسبة 100 % وبعد انتهاء مدة العقد الايجاري يمكن للمؤسسة امتلاك العقار وهو ما يعرف بالإجارة المنتهية بالتمليك.

الشكل رقم06: يوضح التمويلات الممنوحة (المرابحة والإجارة) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، الفترة 2003-2006 بالآلاف الدولارات

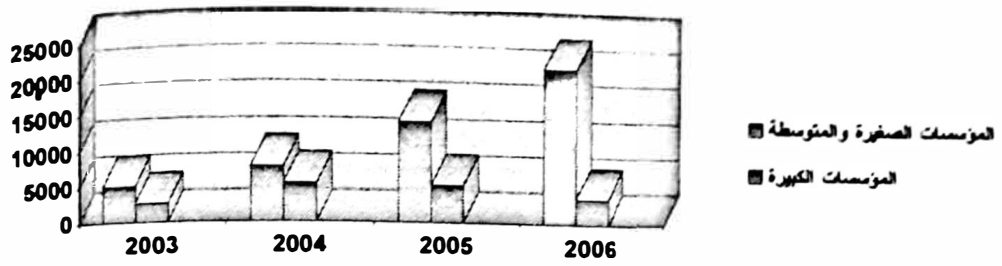

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق بنك البركة

يلاحظ من خلال الشكل أن البنك يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة وهذا تماشياً مع السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة، والمتمثلة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في عجلة التنمية لتكون من أهم مقومات الاقتصاد الجزائري.

من جانب آخر حققت تمويلات عمليات المرابحة والإجارة والاستثمار طفرة كبيرة في بنك البركة الجزائري حيث تجاوزت 676 مليون دولار في نهاية جوان 2008، محققة زيادة بنسبة 48 %عن النصف الأول من سنة 2007، مستفيدة من الإمكانات الرأسمالية للبنك الذي استطاع تعظيم مكاسبه من قوة أداء الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار الغاز والنفط، وتم تمويل هذه الزيادات عبر قيام البنك بزيادة عدد فروعه وزيادة نطاق المنتجات الاستثمارية ما رفع عدد حسابات ودائع العملاء وحسابات الاستثمار المطلقة بنسبة 32 %لتصل إلى 781.29 مليون دولار.[15]

الخاتمة: لا شك أن هناك اتجاها عالميا نحو اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصادية، لاسيما في الدول النامية، وتنبع هذه الأهمية أساسا

من كون أنه بإمكان جميع الدول، المتقدمة والنامية، إرساء قواعد لتطوير هذا النوع من المؤسسات، وتمويل هذه المؤسسات يمثل دوماً الانشغال الأهم بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات أو للحكومات في الاقتصاديات المعاصرة، لذلك أصبحت هذه المسألة تمثل أهم المحاور للسياسات الاقتصادية للدول العالم، وهذا ما جعل دول العالم تهتم أكثر بالتمويل الإسلامي لما له من مميزات التي تجعل اعتماده ضرورياً من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال البحث تبين لنا الدّور والأهمية التي يمكن أن تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل هذه المؤسسات وفق تمويلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وخاصة التمويلات الممنوحة من أموال صندوق الزكاة، والتي تمنح دون فائدة، مما ساهم أكثر في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة.

نتائج البحث: ولقد مكنتنا هذه الدراسة من التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

-أن بنك البركة الجزائري يعتمد أساساً على أربع صيغ للتمويل (المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة)، وتعد صيغة التمويل بالسلم هي الأفضل على المدى القصير، وصيغة التمويل بالمرابحة على المدى المتوسط، بينما صيغة التمويل بالإجارة هي الأفضل على المدى الطويل.

-يمثل تمويل متوسط الأجل أعلى نسبة خلال الفترة 2003-2006، حيث بلغت نسبته 76.4 % من مجموع التمويلات وهو ما يعادل 288.6 مليون دولار ويستهدف هذا النوع من التمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويل شراء الآلات والمعدات التي تحتاجها في الإنتاج.

- يعد بنك البركة الجزائري البنك الإسلامي الوحيد المتواجد على مستوى الجزائر والذي يعلن تعامله بالمعاملات الإسلامية ويقدم البدائل وفق الشريعة الإسلامية لتفادي الفوائد الربوية التي تطغى على المعاملات الاقتصادية.

- في سنة 2006 كان تمويل طويل الأجل يمثل النسبة الأقل من التمويلات الممنوحة في بنك البركة بنسبة 0.6 % أي ما يعادل 2.3 مليون دولار وهذا راجع إلى الحذر في منح هذا النوع من التمويل وهو يخصص أساساً لتمويل المساكن من خلال الاستثمارات العقارية.

- إن التوسع في شبكة فروعه وارتفاع أسعار المحروقات وقوة أداء الاقتصاد الجزائري وزيادة موارده البشرية وتنويع خدماته ومنتجاته أهلت بنك البركة لتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المواتية في السوق الجزائرية.

- تمكن بنك البركة من تطوير خدمات الصيرفة الفردية من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة كسندات استثمار إسلامية وصناديق استثمار.

- أضح التمويل الإسلامي ذات أثر فعال وهام في تطوير وتنمية الاقتصاد في العديد من دول العالم ويعد مصدراً هاماً لتمويل استثمار المؤسسات على اختلاف أحجامها وأنواعها، وأصبح هذا النوع من التمويل أهم الوسائل لتمويل أي مؤسسة تعاني من صعوبات مالية.

التوصيات: على أساس النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

-من بين العناصر الأساسية اللازمة لتطوير نشاط التمويل الإسلامي في أية دولة هو وجود الإطار القانوني الواضح والفعال الذي من شأنه تنظيم هذا النشاط، حيث أنه يختلف من الناحية القانونية عن التمويل البنكي التقليدي، لذلك كان من الضروري التأكد من أن أي قانون خاص بالتمويل الإسلامي يشتمل على تعريف دقيق وواضح له.

- يجب على المؤسسات المالية المتخصصة في التمويل الإسلامي والمعتمدة في الجزائر أن تقوم بالدعاية والإشهار في مختلف وسائل الإعلام وإنشاء وكالات تابعة لها على المستوى الوطني حتى تكون أقرب إلى عملائها وهذا لا يكون إلا عن طريق سياسة تجارية وتسويقية محكمة.

- الاستفادة من الكفاءات والخبرات الأجنبية في قطاع التمويل الإسلامي بتطوير العلاقات بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية في إطار تبادل الخبرات في هذا المجال، تكوين إطارات البنوك بتربصهم في داخل الوطن أو خارجه حتى يكونوا على إطلاع ودراية أكثر بالتمويل الإسلامي.

- يجب على البنوك الإسلامية أن تقوم بدراسات ميدانية في السوق حول التجهيزات المطلوبة بكثرة حتى تستطيع تلبيتها، وتوسيع مجال تدخلها لتشمل جميع الميادين حتى لا تكون حكرا البنوك التقليدية.

-إنشاء سوق إسلامية في الجزائر حتى يكون ميداناً للمنافسة الحرة والنزيهة بين البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية وتعويد البنوك الوطنية على المنافسة وإخراجها من الوتيرة الكلاسيكية والذي يساعد بشكل كبير على تطوير هذا النشاط في البلد.

- إن أهم شيء يعيق نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التمويل، لذلك فمن الضروري وضع مبالغ مالية لازمة من أجل إنشاء هذه المؤسسات وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية طويلة الأمد.

- تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية التي تتوفر على قاعدة للنمو والتطور كصناعة المنسوجات والملابس والصناعات الحرفية والغذائية التي يمكنها إختراق الأسواق الخارجية، وذلك من خلال إتباع عدد من الإجراءات والسياسات منها إعداد مشروع للنهوض بهذه الصناعات ومتابعة الجهات الممولة وإعداد الدراسات اللازمة لإنشاء حاضنات للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش:

[1] قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الايسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك، 2002، ص 13.

[2] من الموقع الالكتروني لبنك الأوروبي للاستثمار: http// :www.bei.org

[3] حسان حضر، تنمية المشاريع الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص04.

[4] Les PME au Maroc éclairage et propositions, document de travail n° 50, ministère de l'économie et des finances_ direction de la politique économique général, royaume du Maroc, mars 2000, p03.

[5] Hind Louali, Evaluation du financement de la PME au Maroc, document de travail n° 91, ministère des finances et de privatisation, royaume du Maroc, août 2003, p06.

[6] Perspective de l' OCDE, Les petites et moyennes entreprises en Turquie, problématique et politique, 2004, p24.

[7] اشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.

[8] من موقع وزارة الصناعة في مصر: www.Mti.gov .eg

[9] قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الايسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك، 2002، ص 13.

[10] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1998، ص 65.

[11] رضا قويعة، نظرة علوم الاقتصاد إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطية، تونس،2005، ص 07.

[12] عبد الرحمن يسري احمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 30.

[13] حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص05.

[14] التقرير السنوي لبنك البركة 2010، ص42.

[15] "بنك" البركة الجزائر يحقق طفرة في تمويلات المرابحة بزيادة 48% ، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد 5448، السعودية، 10 سبتمبر 2008، الموقع الالكتروني: http://www.aleqt.com/2008/09/10/article_154293.html